مرسوم رقم ٦٣٥٠

احالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى طلب الموافقة على ابرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع الاسكان (المرحلة الثانية)

إنّ رَئيسَ الجُمهُوريّة

بنَاء عَلى الدستور لاسيما المادة ٥٢ منه،

بناء على إقتراح رئيس مجلس الوزراء،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٠

يرسم ما يأتي :

المادة الاولى : يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي الى طلب الموافقة على ابرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ دينار كويتي (خمسون مليون دينار كويتي) الموقعة بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٥، للمساهمة في تمويل مشروع الاسكان (المرحلة الثانية)، والمتضمنة اتفاقية ادارة بين حكومة الجمهورية اللبنانية ومصرف لبنان المبرمة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٥ واتفاقية اعادة الاقراض المبرمة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٦ بين مصرف لبنان ومصرف الاسكان ش.م.ل.

المادة الثانية : إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : حسان دياب

بعبدا في ٧ نيسان ٢٠٢٠
الامضاء : ميشال عون

وزير الخارجية والمغتربين
الامضاء : ناصيف حتي

وزير العدل
الامضاء: ماري كلود نجم

وزير المالية
الامضاء : غازي وزني

رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : حسان دياب

الجمهورية اللبنانية
رئاسة الجمهورية
صورة طبق الأصل

مشروع قانون

قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع الاسكان (المرحلة الثانية)

المادة الأولى : الموافقة على ابرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ دينار كويتي(خمسون مليون دينار كويتي) المرفقة ربطاً والموقعة بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٥ للمساهمة في تمويل مشروع الاسكان (المرحلة الثانية)، والمتضمنة اتفاقية ادارة بين حكومة الجمهورية اللبنانية ومصرف لبنان المبرمة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٥ واتفاقية اعادة الاقراض المبرمة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٦ بين مصرف لبنان ومصرف الاسكان ش.م.ل.

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٥ وقعت حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي اتفاقية قرض بقيمة /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ دينار كويتي(خمسون مليون دينار كويتي) للمساهمة في تمويل مشروع الاسكان (المرحلة الثانية)، والمتضمنة اتفاقية ادارة بين حكومة الجمهورية اللبنانية ومصرف لبنان المبرمة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٥ واتفاقية اعادة الاقراض المبرمة بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٦ بين مصرف لبنان ومصرف الاسكان ش.م.ل.، بعد ان ساهم الصندوق العربي في تمويل المرحلة الولى من المشروع بالقرض رقم (2012/585)،

يهدف هذا المشروع الى الاسهام في تلبية احتياجات المواطنين من ذوي الدخل المحدود والمتوسط للسكن اللائق والمناسب، مما سيمكنهم من تحسين ظروفهم المعيشية واوضاعهم الاجتماعية،

وبما ان طلب الموافقة على ابرام هذه الاتفاقية يتطلب استصدار قانون عملاً باحكام المادة ٥٢ من الدستور،

لذلك،

أعدت الحكومة مشروع القانون المرفق وهي إذ تحيله إلى المجلس النيابي الكريم ترجو إقراره.

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

تقرير لجنة المال والموازنة

حول

مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٢٥٠ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٧ الرامي الى طلب الموافقة على ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع الاسكان(المرحلة الثانية)

عقدت لجنة المال والموازنة جلسة لها عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه ٢٠٢٠/٥/٢١ برئاسة النائب ابراهيم كنعان ، وحضور عدد من السادة النواب، وذلك لدرس مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٦٢٥٠ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٧ الرامي الى طلب الموافقة على ابرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع الاسكان(المرحلة الثانية) .

تمثلت الحكومة بدولة نائب رئيس الحكومة وزيرة الدفاع زينة عكر.

كما حضر الجلسة:

-مدير عام وزارة المالية، السيد الان بيفاني.

-مدير عام مصرف الاسكان، السيد جوزيف ساسين.

بعد الاطلاع على الاسباب الموجبة، استمعت اللجنة الى مدير عام مصرف الاسكان الذي قدم شرح لأهمية اقرار هذه الاتفاقية، وأشار إلى الجهود المبذولة مع الصندوق العربي للتنمية للتوصل إلى إتفاق حولها، حيث اجرى مراجعة لميزانيات مصرف الاسكان و التقارير والحسابات كافة لديه، فتم التوافق على القرض- بموجب الإتفاقية المذكورة أعلاه- لمدة ٣٠ سنة مع فترة سماح تصل الى ٥ سنوات وبفائدة ٢،٥ بالمئة، على ان تتم عملية سحب المال عبر مصرف لبنان بما يعادل قيمة القرض بالليرة اللبنانية ، وفق سعر صرف سيقوم بتحديده.

وجرى نقاش حول تحديد سعر صرف الليرة من قبل مصرف لبنان والجهة التي سوف تتحمل الفرق الناتج عن إنخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية،

كما أوصت اللجنة مصرف الإسكان ومجلس الإنماء والإعمار التواصل مع الجهة المقرضة لإستيضاحها حول بعض المواصفات والسقوف الواردة في الإتفاقية والتي تحتاج إلى تكيّف مع المستجدات لسعر الصرف، والإستحصال على هذه الإجابات قبل موعد الجلسة العامة المقبلة.

ثم تابعت اللجنة البحث في تفاصيل الاتفاقية،التي اعتبرتها ايجابية، وخاصة في ظل شح الموارد المالية بالعملة الاجنبية، علماً ان ٨٠% من قيمة هذا القرض يستفيد منها ذوي الدخل المحدود.

كما ان تمويل مشاريع الاسكان يؤدي الى تحريك العجلة الاقتصادية، واستعادة العمل في القطاعات المرتبطة بالبناء.

وبعد الدرس والمناقشة،
اقرت اللجنة مشروع القانون ، بأغلبية الاعضاء الحاضرين، وفقاً للصيغة (المرفقة ربطاً).
واللجنة اذ تحيل اقتراح القانون اعلاه الى المجلس النيابي الكريم، لتأمل اقراره.

رئيس اللجنة

بيروت في ٢٠٢٠/٥/٢١

النائب

ابراهيم كنعان